في تقرير للمجلس عن الحصاد البرلماني بالأرقام والإحصائيات

198 اقتراحًا بقانون قدمها 45 نائبًا في دور الانعقاد الثاني

عقد مجلس الأمة 35 جلسة عادية وتكميلية وخاصة وافتتاحية وختامية خلال دور الانعقاد العادي الثاني، وأعدمجلس الأمة مجموعة تقارير تنشرها «الوسط» تباعا عن الاعمال البرلمانية للنواب واهم قرارات وتوصيات المجلس وما أصدره من تشريعات. والى التفاصيل: شهد دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر تقديم 198 اقتراحًا بقانون من 45 نائبًا منها 60 اقتراحًا منفردًا بمعدل 30 % و138 اقتراحًا مشتركًا بمعدل 70%.

اقتراحات النواب كانت وراء إقرار 11 قانونًا في دور الانعقاد الثاني ومنها الرياضة وبلدية الكويت ومحكمة الأسرة والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحظر تعارض المصالح وتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2018 والديوان الوطني لحقوق الإنسان وشمول متقاعدي القطاع النفطي بمكافأة نهاية الخدمة كاملة والتقاعد المبكر والشركات وإنشاء الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات.

وتركزت اقتراحات النواب على قانون الرعاية السكنية منح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قروضًا دون فوائد للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات التقاعدية وغيرها وفق قواعد وإنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية والعفو الشامل عن بعض الجرائم وتقسيم الدوائر الانتخابية والسماح للأفراد ممن سحبت أو أسقطت أو فقدوا جنسيتهم اللجوء إلى القضاء لإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بهذا الشأن.

وتناول النواب قضايا الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والعمالية والرعاية السكنية وملف الإصلاح القضائي والرعاية الصحية والإصلاح الإداري والقضايا التعليمية والبدون والتجنيس والرياضة والفساد، وفيما يلي التفاصيل:

القضايا التي ركزت عليها اقتراحات النواب:

1 – ملف الرعاية الاجتماعية
2 – ملف الإصلاح القضائي
3 – الملف الاقتصادي
4 – الرعاية السكنية
5 – القضايا التعليمية
6 – القضايا العمالية
7 – قضايا التشريع (اللائحة الداخلية لمجلس الأمة –الانتخابات)
8 – ملف الرعاية الصحية
9 – ملف المعاقين
10 – مكافحة الفساد
11 – ملف العسكريين
12 – قضايا البدون والتجنيس
13 – قضايا الإصلاح الإداري (المتقاعدون والقياديون)
14 – ملف المرور
15 – ملف البيئة والزراعة
16 – الملف الرياضي
17 – أخرى

198اقتراحًا بقانون قدمها 45 نائبًا خلال دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر تناولت قضايا وملفات عدة على الساحة، وفيما يلي ملامح مطالب النواب في تلك القضايا والملفات:

قاعة عبد الله السالم

إحصائية بالمقترحات بقوانين المقدمة من النواب

الاقتراحات تناولت الرعاية الاجتماعية والسكنية والصحية والتعليمية والبدون والتجنيس والرياضة

اقتراحات النواب ساهمت في إقرار 11 قانونًا منها التقاعد المبكر وحظر تعارض المصالح

بشأن قضايا الرعاية الاجتماعية أبرزها منح الموظفين الكويتيين العاملين في مجال المكتبات والتقنيات التربوية والخدمات النفسية والاجتماعية في الجهات الحكومية بدلات ومكافآت، وحماية المرأة من الإيذاء والعنف الأسري، وإسقاط مديونيات الشهداء والأسرى، ومنح أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي علاوة في المعاشات التقاعدية.

الإصلاح القضائي

– 29 اقتراحًا بقانون بشأن ملف الإصلاح القضائي أبرزها تعديل أحكام القانون رقم (31) لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960، وتعديل بعض أحكام القانون رقم 3 لسنة 2006 بشأن المطبوعات والنشر، وتعديل أحكام القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية لإعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالإدانة، والعفو الشامل عن بعض الجرائم.

الملف الاقتصادي

– 19 اقتراحًا قدمها النواب بشأن الملف الاقتصادي أبرزها بشأن تسهيل بيئة الأعمال وتوفير الحماية المطلوبة للمساهمين والشركاء الذي يمثلون أقلية في الشركات، وتنظيم المهن المصرفية ويكون للبنك المركزي ميزانية خاصة تعد على النمط التجاري، والشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن العقود والتراخيص على أملاك الدولة العقارية فيما يخص القيمة الإيجارية، وإنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية.

الرعاية السكنية

– 14 اقتراحًا قدمها النواب بشأن الرعاية السكنية من أبرزها إنشاء اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية، وتخصيص أراض صالحة للبناء للشركات العقارية المتخصصة والمدرجة في البورصة لإقامة عمارات سكنية على نفقتها لحل مشاكل المواطنين فيما يتعلق بالرعاية السكنية، ومنح المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي والمرأة الكويتية المطلقة والأرملة قرضًا إسكانيًا بلا فوائد، وإيجار العقارات.

القضايا العمالية

– 14 اقتراحًا قدمها النواب بشأن القضايا العمالية، من أبرزها تقليص مدة الإخطار إذا كان عقد العمل غير محدد المدة، ومنح الموظف الكويتي إجازة بمرتب كامل لا تخصم من رصيد إجازاته الدورية بمرافقة مريض، ودعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، ويحق للموظف أثناء مدة خدمته أن يستبدل رصيد إجازاته الدورية بدلًا نقديًا، ومنح العامل إجازة خاصة لمرافقة المريض من الدرجة الأولى إذا قررت وزارة الصحة علاجه بالخارج، وإنشاء جهاز مراقبي شؤون التوظيف.

قضايا التعليم

– 12 اقتراحًا بقانون قدمها النواب بشأن القضايا التعليمية، من أبرزها أن يكون التعليم إلزاميًا مجانيًا لجميع الأطفال الكويتيين وغير الكويتيين وغير محددي الجنسية بداية من المرحلة الابتدائية حتى نهاية المتوسطة كحد أدنى، وإنشاء الجامعات الخاصة، وإعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل، وإنشاء جامعة صباح الأحمد.

قضايا التشريع

11– اقتراحًا قدمها النواب بشأن قضايا التشريع (اللائحة الداخلية لمجلس الأمة –الانتخابات)، من أبرزها تقسيم الدوائر الانتخابية وفق التوزيع الجغرافي، وتعديل بعض أحكام القانون رقم 12 لسنة 1963 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بألّا يجوز مناقشة أكثر من استجواب في جلسة واحدة، ومد مدة دور الانعقاد إلى 10 أشهر، وإضافة مادة جديدة برقم 145 مكررًا إلى القانون رقم 12 لسنة 1963 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بألّا يشترك الوزراء في التصويت على الاستجوابات، وتقسيم الكويت إلى دائرتين انتخابيتين.

الرعاية الصحية

– 9 اقتراحات قدمها النواب بشأن ملف الرعاية الصحية، من أبرزها مزاولة المهن الطبية وحقوق المريض وإنشاء مستشفى حكومي متكامل في محافظة الأحمدي وحظر استيراد اللحوم ما لم تكن مصحوبة بشهادة ذبح إسلامي، ومكافأة المؤهل العلمي لمزاولي مهنة الطب البشري وطب الأسنان الكويتيين، والمسؤولية الطبية، ولا يجوز فتح صيدلية خاصة إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصحة، الطب البديل والتكميلي.

قضايا الإصلاح الإداري (القياديين والمتقاعدين)

– 8 اقتراحات بقوانين قدمها النواب بشأن قضايا الإصلاح الإداري (القياديون والمتقاعدون)، من أبرزها منح القياديين المتقاعدين بالديوان الأميري وديوان ولي العهد وديوان رئيس مجلس الوزراء جوازات سفر، وأن يستمر المؤمن عليه باستحقاقه المعاش التقاعدي عند الطعن منه على قرار إحالته إلى التقاعد، وبشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين، وعزل شاغلي الوظائف القيادية في حالة إقرار مجلس الأمة لميزانية الجهة.

قضايا ذوي الاحتياجات الخاصة

– 7 اقتراحات قدمه النواب بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة، من أبرزها أن يستفيد المكلف قانونًا برعاية معاق حتى بعد وفاة المعاق المكلف برعايته، وإنشاء مدينة صباح الأحمد الجابر الصباح لذوي الإعاقة، والمساعدات الأساسية والبدلات لذوي الإعاقة والتي تصرف عن طريق الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، ويستحق المؤمن عليه أو المستفيد المكلف قانونًا برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة معاشًا تقاعديًا يعادل 100% من المرتب الكامل.

مكافحة الفساد

– 6 اقتراحات قدمها النواب بشأن مكافحة الفساد، من أبرزها تقديم كل وزير تقريرًا نصف سنوي إلى مجلس الأمة ومجلس الوزراء بهدف تحصيل مستحقات الوزارة والمخالفات المالية منذ توليه منصبه، وإنشاء هيئة الإشراف والرقابة على شركات التأمين، وإنشاء جهاز مراقبي التوظيف والتدقيق الإداري، وتعديل بعض أحكام القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة حول رقابة الديوان والمصروفات والتدقيق.

العسكريين

– 6 اقتراحات بقوانين قدمها النواب بشأن العسكريين، من أبرزها أن يعامل رجال الإطفاء نفس معاملة أفراد الشرطة فيما يتعلق بالحد الأقصى للبدل النقدي عن تجمع رصيد الإجازات الدورية عند انتهاء الخدمة وأن يصرف هذا البدل لورثة المتوفى الشرعيين إذا انتهت الخدمة بالوفاة، وإعفاء وحيد الأم والأب من الخدمة الوطنية العسكرية، وترقية رجال الشرطة الحاصلين على شهادة الثانوية العامة إلى رتبة ملازم بشرط خدمة 10 سنوات منها سنتان برتبة وكيل أول ضابط.

قضايا البدون والتجنيس

– 6 اقتراحات قدمها النواب بشأن قضايا البدون والتجنيس، من أبرزها تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2018 وقسم المواطنة للمتجنسين وتعديل الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.

البيئة والزراعة

– 3 اقتراحات قدمها النواب بشأن ملف البيئة والزراعة، هي أن تتولى بعض الجهات والهيئات إخطار الهيئة العامة للبيئة للكشف عن حدود المسطحات الخضراء أو الحيازات الزراعية المملوكة للدولة والحدائق العامة داخل وخارج المناطق السكنية وذلك بعمل تقرير سنوي، والأحكام الخاصة بالهيئة تجاه تخصيص وتوزيع الحيازات الزراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها.

المرور

– اقتراحان قدمهما النواب لقضية المرور هما تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1976 بشأن المرور، والآخر بشأن الدراجات البخارية.

الشؤون الرياضية

– اقتراح واحد بشأن الملف الرياضي حول إنشاء وتنظيم مدينة صباح الأحمد الرياضية.

تناولت قضايا التعليم والصحة والخدمات والرعاية الاجتماعية

528 اقتراحًا برغبة قدمها 41 نائباً في دور الانعقاد الثاني

قدم 41 نائبًا في دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر 528 اقتراحًا برغبة. وقد صنفت الرغبات (وفقاً للبيانات الصادرة عن قطاع المعلومات في الأمانة العامة لمجلس الأمة) بين اقتراحات فردية بلغت 524 رغبة بمعدل 99.2%، و4 رغبات مشتركة بمعدل 0.8%.

الرغبات التي قدمها النواب ارتكزت على القضايا التعليمية والصحية والبنية التحتية والمرافق والخدمات والمال والاقتصادية والإسكانية والقضايا الاجتماعية والخدمة المدنية والمرور وتنظيم القضاء والقضايا العمالية والوظيفية.

والاقتراح برغبة هو إحدى آليات إصدار القوانين والتشريعات داخل مجلس الأمة وهو ما يقترحه العضو من رغبات في الأمور الداخلة في اختصاص المجلس أو التي يرى توجيهها إلى الحكومة في المسائل العامة التي تدخل في اختصاص السلطة التنفيذية وتناولتها المواد من 117 إلى 120 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

ووفقًا للمادة 118 من اللائحة فإن للمجلس في حالة الاستعجال أن يقرر نظر الاقتراح برغبة مباشرة دون إحالته إلى اللجنة المختصة، وللحكومة أو الوزير المختص طلب تأجيل مناقشة الاقتراح لمدة أسبوع على الأكثر فيجاب هذا الطلب ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بقرار من المجلس.

وأكدت المادة 119 من اللائحة أنه في حالة رفض الاقتراح برغبة، فإنه لا يجوز للعضو صاحب الاقتراح إعادة تقديمه قبل مضي أربعة أشهر، أما في حالة استرداد الاقتراح فإنه يجوز لأي عضو آخر أن يتبناه.

ويشترط لتقديم الاقتراح برغبة أن يكون مكتوبًا وموقعًا عليه من مقدمه وأن يشتمل على بيان أسبابه كما لا يجوز أن يوقع على الاقتراح برغبة أكثر من خمسة أعضاء.

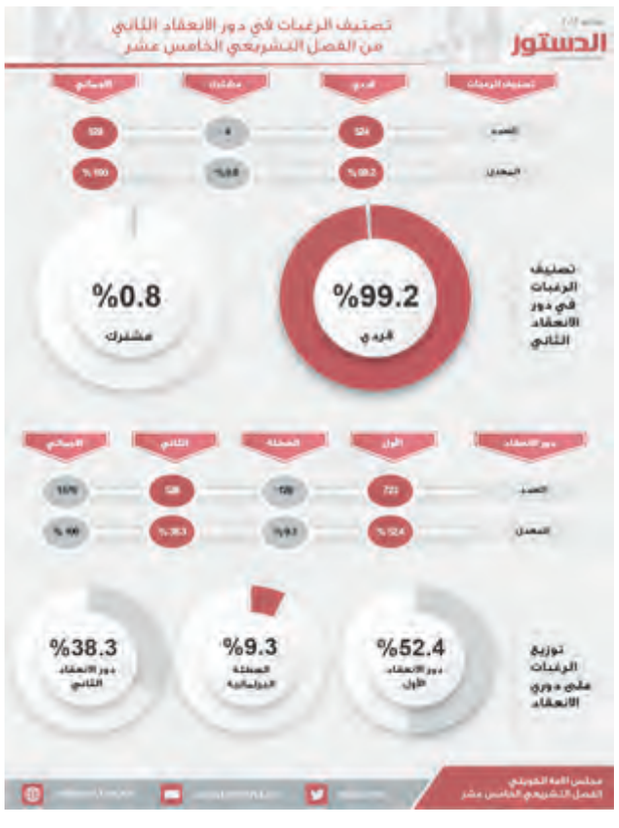

إحصائية بالمقترحات برغبة المقدمة من النواب

أهمها وضع آلية جديدة للتعامل مع الأسئلة البرلمانية

«الأمة» أصدر 3 تكليفات لمكتب المجلس

خلال دوري الانعقاد الثاني المنتهي، كلف المجلس، مكتب المجلس دراسة أكثر من موضوع منها إعداد آلية جديدة للتعامل مع الأسئلة البرلمانية.

جلسة 19 ديسمبر 2017

قرر المجلس تكليف مكتب المجلس تحديد مواعيد للجلسات الإضافية في شهر يناير 2018 عوضًا من الجلسات التي لم تعقد خلال فترة تشكيل الحكومة.

جلسة 15 مايو 2018

قرر المجلس تكليف مكتب المجلس دراسة ما جاء في رسالة رئيس لجنة الأولويات التي يطلب فيها إحالة الطلبات التي تقدم خلال الجلسة والتي تؤثر في ترتيب بنود جدول الأعمال إلى لجنة الأولويات لدراستها ومن ثم إدراجها في جدول أعمال الجلسات القادمة.

جلسة 16 مايو 2018

تكليف مكتب المجلس دراسة ملاحظات النواب بشأن الآلية الحالية في التعامل مع الأسئلة البرلمانية وإعداد آلية أكثر عملية.

وكان عدد من النواب منهم أبدوا انتقادات للألية الحالية في التعامل مع الأسئلة البرلمانية ويمكن إيجاز ملاحظات واقتراحات النواب بشأن الأسئلة كالتالي:

– عدم كفاية الوقت المخصص للأسئلة وتعقيب النواب على ردود الوزراء عليها.

– ضرورة تخصيص جلسات لمناقشة الأسئلة والردود عليها.

– دراسة تعديل اللائحة الداخلية للمجلس لتفعيل دور الأسئلة البرلمانية.

– أن يتم الرد شفاهة على الأسئلة خلال دور الانعقاد وأن تكون الردود مكتوبة ما بين أداور الانعقاد.

إحصائية بتكليفات مكتب المجلس